

في مواجهة الحرب و الأزمة الاقتصادية : لا يجب على الطبقة العاملة تقديم أية تضحيات

إطلاق العنان لبربرية الحرب في أوكرانيا يعني أن العالم بأسره قد أصبح عرضة "لأضرارها" الجانبية ، خاصة تفاقم الفقر العالمي ، و من خلال الهجمات المتزايدة على مستوى معيشة الطبقة العاملة : تفاقم الاستغلال ، ارتفاع الأسعار و تفاقم البطالة . إضافة إلى مخاطر الضربات النووية الروسية المحتملة و تسرب الغازات المشعة من محطات الطاقة النووية الأوكرانية التي تتضرر بفعل القتال ، هناك الإجراءات التي اتخذتها أو تنوي بلدان عديدة اتخاذها لإركام الاقتصاد الروسي ، و التي قد تعرض الاقتصاد العالمي بأسره لعدم الاستقرار . أكثر من ذلك و مع التصعيد المأساوي الأخير للحرب فإن الاتجاه القوي لزيادة الإنفاق العسكري (ألمانيا مثلاً قررت مضاعفة إنفاقها العسكري مؤخرًا) سيشكل عاملاً إضافياً في إضعاف اقتصاديات الدول المشاركة فسيهدد هذه السياسات .

نحو ركود اقتصادي عالمي جديد و تجدد الحروب إن آثار العقوبات الاقتصادية ضد روسيا ستؤدي إلى نقص في المواد الخام في كثير من الدول الأوروبية و فقدان السوق الروسية بالنسبة لبعضها . ستستمر أسعار المواد الخام بالارتفاع و لوقت طويل و سترتفع معها بالتالي أسعار الكثير من البضائع . سيضرب الركود العالم بأكمله و سيجلب معه تفاقم الفقر و استغلال الطبقة العاملة . لا توجد أية مبالغيات في هذه التنبؤات ، كان هذا ما أظهرته تصريحات الخبراء الألمان الذين كانوا يحاولون طمأنة "الرأي العام المتابع جيداً" و القلق عما قد يحمله المستقبل بينما يدافعون في نفس الوقت عن مصالح البورجوازية : "إننا نتحدث عن أزمة اقتصادية جديفة في ألمانيا و معها أوروبا" . إن "انهيار الشركات و ارتفاع البطالة" هو ما ينتظرنا و لوقت طويل : "نحن لا نتحدث عن ثلاثة أيام أو ثلاثة أسابيع" ، "بل عن ثلاثة سنوات" (1) . في هذا السياق فإن أسعار الطاقة المرتفعة التي وصلت إلى مستويات قياسية تاريخياً سيكون لها آثار أبعد بكثير من ألمانيا فقط و أوروبا ، و سيكون تأثيرها أشد على الدول الفقيرة . في النهاية يمكن لهذه الزيادة أن تؤدي ، كما قيل بالأمس ، "إلى انهيار دول بأكملها في آسيا ، أفريقيا و أميركا الجنوبية" (2) . لكن اتساع و عمق الإجراءات التي اتخذت ضد روسيا ، على الرغم من حدتها التي لا يمكن إنكارها ، لا تكفي فقط لتفسير هذا التسونامي الاقتصادي الذي على وشك أن يضرب العالم . إن المستوى الحالي لتراجع الاقتصاد العالمي ، الذي هو نتاج عملية طويلة من تفاقم الأزمة العالمية للرأسمالية ، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أولاً . لكن الخبراء يفضلون الصمت فيما يتعلق بهذه المسألة تحديداً كيلا يعترفوا بأن سبب تراجع رأس المال العالمي يعود بالدرجة الأولى إلى أزمته التاريخية و المستعصية ، تماماً كحرصهم على عدم اعتبار هذه الحرب كبقيّة الحروب التي اندلعت منذ الحرب العالمية الأولى ، أنها نتيجة أخرى لأزمة الرأسمالية بالذات . كما أنهم لا يذكرون بعض النتائج المعينة لدخول الاقتصاد في حالة أزمة و اشتداد سخونة الحروب التجارية التي ترافقها : و هي تزايد التوتر بين الإمبرياليات و الاتجاه المتسارع إلى النزاعات المسلحة (3) . بعض المدافعين عن الرأسمالية قلقون من نتائج شح بعض الأغذية الأساسية التي كانت تنتجها أوكرانيا في السابق ، و من الاضطرابات الاجتماعية التي قد تنتج عن ذلك في عدد من البلدان دون أي اكتراث بمعاونة

اقتصاد عالمي يكاد يطيح به تراكم تناقضات الرأسمالية لقد عرت جائحة الكوفيد الضعف المتزايد في الاقتصاد الذي يعود لالتقاء عدة عوامل خاصة في هذه المرحلة من حياة الرأسمالية بعد انهيار المعسكر الشرقي و ما تلاه من انحلال كلا المعسكرين السابقين . كانت الرؤية قصيرة النظر قد دفعت الرأسمالية للتضحية بعدد من الضرورات التي لا غنى عنها لأي نظام استغلالي للبقاء و الاستمرار - كالحفاظ مثلاً على صحة من تستغلهم - لحساب متطلبات أزمة الاقتصاد العالمي و متطلبات المنافسة المتزايدة فيه . هكذا لم تفعل الرأسمالية أي شيء لمتنع جائحة الكوفيد التي كانت بحد ذاتها منتجاً اجتماعياً خالصاً إذا أخذنا بالاعتبار طريقة انتقالها من الحيوان إلى الإنسان و انتشارها اللاحق عبر الكوكب ، على الرغم من تحذيرات العلماء من هذه المخاطر . أكثر من ذلك فإن تدهور منظومات الرعاية الصحية على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة ساهمت في جعل الجائحة أكثر فتكاً . بنفس الطريقة كان مدى الكارثة و عواقبها على الاقتصاد قد تضخمت أكثر باعتماد توجه "كل إنسان يساعد نفسه أو مسؤول عن نفسه" على كل مستويات المجتمع (و هذه خاصية مميزة للمرحلة الحالية من انحطاط الرأسمالية) ، مما أدى إلى تفاقم التظاهرات التقليدية للمنافسة و إلى أشكال من هذه المنافسة لا يمكن تصديقها كالحروب على الحصول على الكمادات و أجهزة التنفس الاصطناعي و اللقاحات الخ ، ليس فقط بين البلدان المختلفة بل أيضاً بين أجهزة الدولة و الخدمات الخاصة داخل البلد الواحد . مات الملايين حول العالم و أدى الشلل الجزئي للنشاطات الاقتصادية و سوء إدارتها إلى أسوأ ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية في عام 2020 - بآثارها تلك على الاقتصاد العالمي كشفت الجائحة أيضاً المشاكل الجديدة في الإنتاج الرأسمالي ، مثل هشاشة سلاسل الإمداد و تأثيرها بعوامل مختلفة . بالفعل كان يكفي تعطل حلقة واحدة في هذه السلاسل كي تتعطل السلسلة بأكملها ، سواءً بسبب الجائحة أو الاضطرابات السياسية (في بلد ما) أو التغيرات المناخية لكي يتأخر وصول المنتج النهائي أحياناً بطريقة مؤثرة جداً على الضد من حاجات السوق . هكذا بقي عدد كبير من السيارات في بعض البلدان بانتظار بعض القطع خاصة تلك التي تأتي من روسيا . تواجه الرأسمالية ارتدادات "عولمة" الاقتصاد الذي دفعت البورجوازية باتجاهه منذ ثمانينات القرن العشرين ، بهدف زيادة أرباح رأس المال عبر نقل الإنتاج إلى مناطق ذات عمالة أرخص بكثير . أكثر من ذلك تواجه الرأسمالية أكثر فأكثر الكوارث الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض (الحرائق الهائلة ، الأنهار التي تدمر ضفافها ، الفيضانات الضخمة) و التي تؤثر بشكل أكبر فأكثر ليس فقط على الإنتاج الزراعي ، بل على الإنتاج ككل . تدفع الرأسمالية ثمن استغلالها المفرط و تدميرها للطبيعة منذ عام 1945 - الذي أصبحت آثاره واضحة منذ السبعينات) من خلال احتدام المنافسة بين الرأسماليات المختلفة بحثاً عن مصادر جديدة للربح الذي كانت مصادره تتراجع باستمرار . الصورة التي رسمناها للتو ليست اكتشافاً حديثاً ، بل نتيجة لأكثر من مئة عام من انحطاط الرأسمالية ، بدأت مع الحرب العالمية الأولى ، كان على هذا النظام أن يتعامل خلالها بشكل متكرر مع نتائج أزمة فرط الإنتاج التي تقع في قلب تناقضات الرأسمالية . هذه الأزمة هي أصل كل مراحل الركود التي شهدتها هذا النظام : أولاً الركود العظيم في الثلاثينات ثم ، بعد المظهر الخارجي للتعافي الاقتصادي في الخمسينات و الستينيات و الذي عرف "بطفرة ما بعد الحرب" ، كانت الأزمة الصريحة التي بدأت مع نهاية الستينيات . كل واحد من هذه التعابير عن الأزمة أدى إلى ركود أكثر حدة من سابقيه : 1970 ، 1975 ، 1982 ، 1991 ، 2001 ، 2009 . في كل مرة كان النظام الاقتصادي ينجو

بفضل لجونه إلى مزيد من الاقتراض . بحيث أن كل تظاهر جديد للأزمة كان أكثر حدة في كل مرة بينما كانت وسيلة التعاطي معه ، أي الاقتراض و المزيد من الاقتراض ، تمثّل تهديدا متزايداً لاستقرار الاقتصاد . التباطؤ في النمو في السنوات العشر التالية على الانهيار المالي لعام 2008 تطلب المزيد من الاقتراض أكثر من أي وقت مضى ، أما انخفاض الإنتاج في عام 2020 الذي كان المراد منه ، كما رأينا ، دعم الاقتصاد في وجه مجموعة من العوامل "الجديدة" (الوباء ، التغير المناخي ، هشاشة سلاسل الإمداد الخ) التي ساهمت في وصول الدين العالمي إلى مستوى قياسي بحيث أصبح منفصلاً عن الاقتصاد الواقعي (قفز الدين العالمي إلى 256 ٪ من الناتج الإجمالي العالمي) . هذا الواقع مهم للغاية . فهو سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملات و بالتالي إلى زيادة التضخم . استمرار ارتفاع الأسعار لوقت طويل يحمل مخاطر اضطرابات اجتماعية مختلفة (صراع طبقي و صراع داخل الطبقات) و يشكل عائقاً مهماً في وجه التجارة العالمية . لهذا ستضطر البورجوازية أكثر فأكثر لاتخاذ إجراءات موازية لإعادة التوازن و التي ستأتي بدورها بمخاطر أكبر ، و ذلك في محاولاتها التعاطي مع حاجتين متناقضتين : - رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم و الذي سيؤدي إلى إنقاص الاقتراض - دعم اقتصاد لا يمكنه الاستمرار من دون الضخ المستمر للقروض و هذا في المحصلة سيؤدي إلى الركود الاقتصادي المترافق مع تضخم مرتفع . أكثر من ذلك مثل هذا الوضع سيبقى عرضة لانفجار فقاعات المضاربات التي قد تؤدي إلى اضطراب في مجمل الأعمال و التجارة العالمية (كما حصل في قطاع العقارات في الولايات المتحدة عام 2008 و في الصين عام 2021)

أَكْبَرُ أذْيَبُ الْبُرْجُوازِيَّةِ
في مواجهة كل كارثة سواء كانت الحرب أو تظاهرات الأزمة الاقتصادية تقدم البرجوازية دائماً مجموعة من التفسيرات المختلفة لكن غير المقنعة تشترك جميعها في أنها تحاول ألا تضع اللوم على الرأسمالية نفسها في كل تلك المصائب التي تلحق بالبشرية . عام 1973 (سنة لم تكن سوى لحظة في تفاقم الأزمة العنوية التي أصبحت منذ ذلك الوقت دائمة بشكل من الأشكال) فسر زيادة التضخم و البطالة بزيادة أسعار النفط . لكن زيادة أسعار النفط لم تكن الا نتيجة لمنظومة التجارة الرأسمالية و ليست شيئاً خارجاً عنه (4) . الوضع الحالي هو أفضل مثال على هذه القاعدة . يلقي اللوم على الحرب في أوكرانيا على روسيا السلطوية لا على أزمة الرأسمالية المتعفنة ، كما لو أن روسيا لم تكن جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالي العالمي . في مواجهة احتمالات تفاقم الأزمة الاقتصادية تعد البورجوازية الأساس لكي تدفع البروليتاريا للقبول بالتضحيات الرهيبة التي ستفرض عليها ، مقدمة هذه التضحيات على أنها نتائج ضرورية للإجراءات المتخذة ضد روسيا . هذه هي الرسالة كما يراد صياغتها : "يمكن لكم أن تختاروا أن تطفنوا التدفئة أو أن تقللوا ما تأكلون تضامناً مع الشعب الأوكراني لأن هذا هو الثمن الذي لا غنى عنه لإضعاف روسيا" . منذ 1914 كان على الطبقة العاملة أن تعيش في الجحيم : إما كبارود للمدافع (و قود للحروب) في حربين عالميتين و في نزاعات اقليمية لا تقل فتكاً و بلا توقف أو كضحية لارتفاع البطالة في فترة الكساد العظيم في الثلاثينات أو أن تكره على تشمير سواعدها لإعادة بناء بلدان و مجتمعات دمرتها الحربين العالميتين أو أن يلقي بها في مهاوي الفقر و العوز مع كل ركود جديد منذ عودة الأزمات الاقتصادية العالمية مع نهاية ستينيات القرن العشرين . مع الانحدار الجديد باتجاه الأزمة الاقتصادية و في مواجهة خطر الحرب المتزايد ستكون كارثة حقيقية إذا استمعت الطبقة العاملة لمطالب البورجوازية لها بتقديم "المزيد من

التضحيات". على العكس تمامًا ، يجب على الطبقة العاملة الاستفادة من تناقضات الرأسمالية التي كشفتها الحرب و الهجمات الاقتصادية المتبادلة لكي تدفع قدمًا بالصراع الطبقي و تطور بشـ كل واع مقدمات الإطاحة بالرأسمالية

سبتمبر ، 28 مارس آذار 2022

التحرير الشار الشار يوعي الأمم المتحدة

(1)

Habeck: Examining ways to moderate energy prices", Sueddeutsche (8 March 2022

(2) "الولايات المتحدة تدرس اقتراح مقاطعة كاملة للنفط الروسي "

U.S. puts an oil embargo on the agenda", Frankfurter Allgemeine" [2 Zeitung (8 March 2022

(3)

Resolution on the international situation ", International Review" [3] no. 63 (June 1990

Read our article, "The rise in oil prices: an effect not the cause of the crisis" [2], International Review no. 19(4)